



Khirbet Samra Bedouin village, located in Area C of the Jordan Valley, faces the threat of demolition due to the lack of Israeli-issued building permits.

Photo by Patrick Zoli.

إعاقة المساعدات: تحديات تواجه تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين

الإأن مجتمع المنظمات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يواجه عدداً من المعوقات التي تحدّ من تنقل الموظفين والبضائع، وغيرها من القيود التي تؤثر على العمليات اليومية وتعيق قدرتها على تلبية الاحتياجات القائمة بكفاءة وفاعلية.

يُسلط هذا التقرير الخاص الضوء على مجموعة الإجراءات التي تعيق في الوقت الراهن قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة للشرائح التي تحتاجها من الفلسطينيين. إن تقديم المساعدة الإنسانية المبدئية يتطلب بيئة عمل تساعد على التوزيع المنتظم والمتواصل لفرق الموظفين والمؤن، تُدار وفقاً لمبادئ النزاهة والحيادية والاستقلالية.

«عندما تفرض القيود على وصول المساعدات الإنسانية، تفقد الأرواح وتتفاقم المعاناة بدون مبرر.»¹
جون هولمز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة

المثال، تُفيد التقارير الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بأن 24 مشروعاً من مشاريع البناء والبنية التحتية التابعة لها، والتي يبلغ مجموع تكلفتها نحو 109 ملايين دولار أمريكي من أموال الجهات المانحة، جُمِدَت نتيجة للحصار. ومن بين هذه المشاريع المتضررة مشاريع لبناء المدارس والمرافق الصحية، والوحدات السكنية، والبنية التحتية لشبكات الصرف الصحي. إضافة إلى ذلك، ما زالت سياسة "عدم الاتصال" التي تبناها عدد من المانحين، والتي تحظر إجراء اتصالات مع سلطات حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تؤثر على عدد من المنظمات الإنسانية، وفي المقابل تزداد طلبات حماس من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالامتثال لإجراءاتها الإدارية. وأدى هذا التوتر "ذو الاتجاهين" إلى تقليص حيّز الاستقلالية في عمليات بعض المنظمات بل إنّه يقيد، في بعض الأحيان، تنفيذ العمليات الإنسانية الجارية.

وفي الضفة الغربية، تواجه المنظمات الإنسانية قيوداً متواصلة على إمكانية التنقل والوصول. وتتضمن هذه السياسات نظام تصاريح يُطلب من الموظفين من الضفة الغربية الحصول عليها لدخول القدس الشرقية، وصعوبات الوصول المستمرة النابعة من نشر مئات من معيقات الحركة وغيرها من القيود. وتواجه الوكالات المكلفة بتوفير الخدمات، على وجه الخصوص، قيوداً على عملها في المنطقة (ج)، بسبب نظام التخطيط المُقيّد الذي تطبقه إسرائيل والقيود المفروضة على الحصول على رخص البناء وصعوبات الوصول إلى مناطق معينة. إن أهم ما يقلق المجتمع الإنساني بسبب التدابير المبيّنة في هذا التقرير هو أنها تعيق قدرته على تلبية احتياجات الفلسطينيين الأكثر ضعفاً الذين تقلصت سبل عيشهم أو دمرت خلال سنوات من الاحتلال، والصراع والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية المستمر⁴. وبالتالي، يجب الآن، وأكثر من أي وقت مضى، تنفيذ خطوات فورية من أجل تغيير هذا الاتجاه.

إن رفع الحصار بالكامل عن قطاع غزة وتحسين وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد في الضفة الغربية والأسواق الخارجية ليست إلا بعض الأمثلة على التدابير التي يمكن أن تُحسن إلى حد كبير الظروف المعيشية

يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية المبدئية بيئة عمل تُساعد على الانتشار المنتظم والمتواصل لفرق الموظفين والمؤن، وتُدار وفقاً للمبادئ الإنسانية التي تتمثل في النزاهة والحيادية والاستقلالية. إلا أن مجتمع المنظمات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يواجه عدداً من المعوقات التي تحدّ من تنقل الموظفين والبضائع، وغيرها من المعوقات التي تؤثر على العمليات اليومية وتؤدي بالتالي إلى إعاقة تأمين المساعدات الإنسانية للفلسطينيين المحتاجين.

تعتبر العملية الإنسانية الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واحدة من أكبر العمليات في العالم؛ وحصلت عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2010، في وقت إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2009، على المرتبة الخامسة من بين 12 عملية مناشدة على الصعيد العالمي، من حيث حجم المساعدات المطلوبة. وطلبت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية،² من خلال عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يزيد عن 660 مليون دولار لعام 2010. ويهدف هذا الدعم إلى المساعدة في التخفيف من أسوأ الآثار الناجمة عن الصراع المتواصل على شرائح الفلسطينيين الأكثر ضعفاً، والذين مازالوا يواجهون أزمة في الكرامة الإنسانية اتسمت بتقويض أسباب العيش والحرمان المتواصل من حقوق الإنسان الأساسية؛ حيث يعاني 40 بالمائة تقريباً من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من انعدام الأمن الغذائي، ولا تزال مستويات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة³.

تجري العمليات الإنسانية الموضحة في عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سياق احتلال عسكري إسرائيلي طويل الأمد، تستمر في إطاره ممارسة السياسات الهادفة إلى تغيير وضع وطبيعة الأراضي المحتلة، بما يتعارض مع القانون الدولي. ويمثل الوضع في قطاع غزة، على وجه الخصوص، عقبات خطيرة أمام العمليات الإنسانية. فقد أدت القيود الشاملة التي فرضتها إسرائيل على الاستيراد منذ حزيران/يونيو 2007 إما إلى الحيلولة دون تنفيذ المشاريع الإنسانية المقررة أو أدت إلى تأخيرها لفترات طويلة. فعلى سبيل

بأن تدافع، وبقوة، عن ضرورة تحسين الوضع الإنساني واحترام العمليات الإنسانية، من خلال علاقاتها الثنائية مع السلطات المعنية. ومن الخطوات الأخرى الضرورية، وجوب أن تعيد الدول المانحة المعنية والمنظمات الإنسانية المتضررة تقييم سياساتها المتمثلة في «عدم الاتصال»، عندما يتعلّق الأمر بالعمليات الإنسانية، فضلاً عن القيود المفروضة على التمويل. وأخيراً، يحتاج المجتمع الإنساني إلى الدعم المالي من أجل المبادرات الرامية إلى حلّ أو تجاوز قضايا الوصول وغيرها من القيود في مكان العمليات.

للفلسطينيين من خلال الحد من البطالة والفقير. وقد قوبلت التسهيلات المتواضعة التي سمحت بها إسرائيل في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بالاستيراد والتي سُمح في إطارها بدخول عدد من الأغراض التي يحتاجها القطاع بشدة وكانت محظورة في السابق بما في ذلك الزجاج، والأخشاب، والألمنيوم، وبعض قطع الغيار بالترحاب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع أطراف الصراع استيفاء التزاماتهم القانونية الدولية لضمان المرور السلس للإغاثة الإنسانية، والموظفين، وبذلك يكون المجتمع الإنساني قادر على القيام بعمله بفعالية وكفاءة. وإلى جانب ذلك، هناك حاجة ملحة للدول المانحة

الهوامش

4. انظر على سبيل المثال، تقارير الأراضي الفلسطينية المحتلة الدورية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التقرير الأسبوعي حول حماية المدنيين" وتقرير "المراقب الإنساني" الشهري. وللإطلاع على آثار القيود المحددة، انظر التقرير الخاص حول الأراضي الفلسطينية المحتلة الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مثل بعنوان «محاصرون: التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة»، آب/ أغسطس 2009، و«تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية»، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

1. مقتبس من رسالة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: الوصول الإنساني، أبريل/نيسان 2010. الاقتباس الأصلي من افتتاحية آب 2009.
2. إستراتيجية المساعدات الإنسانية المرفقة مع عملية المناشدة الموحدة لعام 2010 يدعمها 236 مشروعاً تضم 147 مشروعاً من المنظمات غير الحكومية و89 مشروعاً من وكالات الأمم المتحدة.
3. لمزيد من التفاصيل عن العلامات المحددة لأزمة الكرامة الإنسانية، انظر التقرير الخاص الذي أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعنوان "محاصرون: التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة"، آب/ أغسطس 2009؛ وانظر أيضاً المناشدة الموحدة لعام 2010 من أجل الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي أصدرها المكتب.

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_2010_05_27_english.pdf